الأمم المتحدة

A/62/137–S/2007/458

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 July 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير لجنة بناء السلام

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى

موجز تنفيذي

استجابة للاعتراف المتزايد بافتقار جهود بناء السلام الدولية إلى نهج وترابط استراتيجيين شاملين، اتفق زعماء العالم في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ على إنشاء لجنة بناء السلام. وقد ركزت اللجنة انتباهها في السنة الأولى من عملها على بوروندي وسيراليون والتزمت بعملية شاملة تحركها العناصر الفاعلة على الصعيد الوطني وتهدف إلى تحقيق أقصى قدر من مشاركة جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة في الميدان بما فيها المجتمع المدني، وفي المجتمع الدولي بصفة عامة. وعلاوة على ذلك بدأت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام في معالجة المسائل التنظيمية والإجرائية والمنهجية الرئيسية.

واعتمدت اللجنة النظام الداخلي المؤقت الذي سيتواصل استعراضه من جانب فريق للخبراء لجعله مستكملا وفعالا. وإضافة إلى ذلك وُجّهت دعوات دائمة إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجماعة الأوروبية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في جميع اجتماعات اللجنة إلا إذا رأى رئيس اللجنة غير ذلك بعد استشارة الدول الأعضاء. وقد اعتمدت أيضا المبادئ التوجيهية المؤقتة المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات

* A/62/150.

310707 310707 07-43913 (A)

غير الحكومية، على أساس أن يجري استعراضها وتقييمها وربما زيادة تطويرها بعد ستة أشهر من تاريخ اعتمادها وأنشئ فريق عامل معني بالدروس المستفادة لتجميع أفضل الممارسات والدروس المتعلقة بمسائل بناء السلام.

وقد اجتمعت اللجنة في شكل مخصص بالنسبة للبلدان للنظر في حالتي بوروندي وسيراليون، واعتمدت خطتي عمل وأوفدت بعثتين ميدانيتين لكلا البلدين لجمع المعلومات وتوفير تحليل من الميدان. وحددت اللجنة أيضا أربعة مجالات أولوية حاسمة فيما يتعلق بتوطيد السلام في كل من البلدين. وبدئت أيضا إجراءات لوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. وأجرت حكومة بوروندي، بدعم من الأمم المتحدة واللجنة، مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الميدان لتحديد التحديات والأخطار التي تتهدد توطيد السلام. وقد أسفر ذلك عن وضع الإطار الاستراتيجي لبوروندي وهي خطوة هامة نحو وضع الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام لبوروندي، التي ستكون دليلا للعمل المشترك بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة في البلد والمجتمع الدولي. وقد بدأت حكومة سيراليون، بدعم من الأمم المتحدة واللجنة، مشاورات لوضع الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام الخاصة بها، والتي سيُجرى عليها مزيد من التنقيح على الصعيد القطري بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستُجرى في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وسيجري النظر فيها خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٧.

والتحدي الرئيسي الذي يواجه اللجنة حاليا هو زيادة أثرها في الميدان إلى أقصى حد لجعل منشأة بناء السلام في الأمم المتحدة أداة فعالة للتعاون الدولي لدعم البلدان الخارجة من الصراع. وسيكون من اللازم أن تركز الأعمال المقبلة للجنة على الإبقاء على عملية بناء السلام سائرة في طريقها الصحيح وأن تجري مجابهة التحديات والتطورات بشكل يتسم بحسن التوقيت والترابط من جانب جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة ووفقا للاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. وثمة عدد من التحديات والقضايا المعلقة التي يلزم معالجتها في السنة القادمة؛ بما في ذلك زيادة تطوير أساليب عمل اللجنة وآليات الرصد المتعلقة بالاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام؛ وتعزيز العلاقة التشغيلية مع غيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتحسين التفاعل مع الميدان على أساس الدروس المستفادة خلال سنتها الأولى من العمل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدم	١	٥
ثانيا – نظرة عامة	٢-٤	٥
ثالثا – أعمال اللجنة	٥-٢٧	٦
ألف – اللجنة التنظيمية	٦-٩	٦
باء – الاجتماعات المخصصة لبلد محدد	١٠-٢٤	٧
١ – بوروندي	١٢-١٨	٨
٢ – سيراليون	١٩-٢٤	١١
جيم – الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة	٢٥-٢٦	١٥
دال – العلاقات مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى	٢٧	١٥
رابعا – صندوق بناء السلام	٢٨-٣١	١٥
خامسا – الاستنتاجات	٣٢-٥٠	١٧
ألف – ملاحظات عامة	٣٢-٣٦	١٧
باء – التحديات التي تواجه لجنة بناء السلام	٣٧-٣٩	١٩
جيم – المسائل المعلقة والتوصيات	٤٠-٥٠	٢٠
١ – استراتيجيات بناء السلام المتكاملة	٤١	٢٠
٢ – صياغة أساليب العمل	٤٢-٤٣	٢٠
٣ – الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة	٤٤	٢١
٤ – أنشطة الدعوة المتعلقة بأعمال لجنة بناء السلام	٤٥	٢١
٥ – شروط استحقاق الدعم من صندوق بناء السلام	٤٦-٤٧	٢١
٦ – علاقات العمل مع الهيئات الأخرى	٤٨-٥٠	٢٢

المرفقات

الأول – الاجتماعات الرسمية للجنة التنظيمية ٢٣

الثاني – الأنشطة الأخرى للجنة بناء السلام ٢٤

الثالث – عضوية اللجنة التنظيمية والاجتماعات المخصصة لبلد محدد بشأن بوروندي وسيراليون ٢٥

الرابع – التسلسل الزمني لاشتراك لجنة بناء السلام في العمل مع بوروندي وسيراليون ٢٨

الخامس – أنشطة مكتب دعم بناء السلام التي اضطلع بها لدعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ٣٠

السادس – الموجز الذي أعده الرئيس عن اجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن سيراليون (٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧) ٣١

السابع – الموجز الذي أعده الرئيس لاجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن اتفاق أفغانستان: أوجه النجاح، والتحديات، والدروس (١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧) ٣٤

الثامن – الموجز الذي أعده الرئيس عن اجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن النهج الإقليمية لبناء السلام (٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) ٣٥

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة لمناقشته واستعراضه. وسيقدم التقرير أيضا إلى مجلس الأمن لإجراء مناقشة سنوية، عملا بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥). ويستعرض هذا التقرير أعمال لجنة بناء السلام منذ بدء عملها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويحدد بعض التحديات الرئيسية لبناء السلام ويقدم استنتاجات وتوصيات.

ثانيا – نظرة عامة

٢ – استجابة للاعتراف المتزايد بافتقار جهود بناء السلام الدولية إلى نهج وترابط استراتيجيين شاملين اتفق زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على إنشاء لجنة بناء السلام (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠). والبلدان الخارجة من الصراع تواجه مجموعة فريدة من التحديات وما لم تحدد هذه التحديات وتعالج بشكل فعال، ستكون هذه البلدان معرضة بدرجة كبيرة لخطر الانزلاق مرة أخرى إلى العنف. ولذلك أُنشئت اللجنة للعمل كآلية مؤسسية مكرسة لتلبية هذه الاحتياجات الخاصة ولمساعدة هذه البلدان على إرساء الأسس اللازمة للسلام والتنمية المستدامين.

٣ – وإذ سلَّمت اللجنة في سنتها الأولى من العمل بأن بناء السلام يجب أن يعالج الحالة القائمة على الساحة ويحدث فرقا بالنسبة للبلدان وسكانها، ركزت انتباهها على بلدين هما بوروندي وسيراليون، اللذين أُدرجا في جدول أعمال اللجنة عملا بالفقرة ١٢ من قراري الإنشاء[(١)]. وبدعم كامل من الحكومتين ومن خلال تشكيل اللجنة المخصصة لبلد محدد، بدأت اللجنة إجراءات العمل المشترك مع العناصر الفاعلة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة والمشتغلة ببناء السلام في كلا البلدين. وتركزت أعمال اللجنة حتى الآن على إبقاء الاهتمام الدولي بكلا البلدين، وتوفير المشاورات لكي يتسنى تعزيز جهود توطيد السلام التي تقودها حكومتاهما وبمساعدة الجهات الأخرى المحلية من أصحاب المصلحة. وقد أدى ذلك أيضا إلى اتخاذ قرارات بصياغة الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام على أساس دعم اللجنة المتواصل لسيراليون وبوروندي.

---

(١) وجهت حكومتا بوروندي وسيراليون برسالتين إلى رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة تطلبان وضع البلدين على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وعلى هذا الأساس، أحال مجلس الأمن مسألة البلدين إلى اللجنة لتنظر فيها (انظر PBC/1/OC/2).

٤ - وتستعمل اللجنة حتى الآن مجموعة مختلفة من الأساليب في ممارستها لعملها؛ بما في ذلك البعثات الميدانية، والتداول بالفيديو مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سيراليون وبوروندي، والتشكيلات المواضيعية والتشكيلات المخصصة لبلد محدد وجلسات الإحاطة الخاصة من جانب مسؤولي الأمم المتحدة الرفيعي المستوى وغيرهم من الخبراء. وسيلزم أن تحدد اللجنة أيضا سُبُلا لتحسين الترابط والتعاضد في جميع أنشطتها وتشكيلاتها المتعددة لكي يتسنى المساهمة في تحسين سياسات بناء السلام وممارساته.

ثالثا - أعمال اللجنة

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتحت قيادة رئيس اللجنة (أنغولا)، ونائبي الرئيس (السلفادور والنرويج) ومنسقا للتشكيلتين المخصصتين لبلد محدد (هولندا والنرويج)، بدأت اللجنة في إرساء الأساس اللازم لأعمالها المقبلة. وقد اجتمعت في تشكيلات مختلفة، بما في ذلك اللجنة التنظيمية، التي عقدت عشرة اجتماعات رسمية وستة اجتماعات غير رسمية؛ والتشكيلات المخصصة لبلد محدد، التي عقدت خمسة اجتماعات رسمية وثمانية اجتماعات غير رسمية بشأن بوروندي، وخمسة اجتماعات رسمية وخمسة اجتماعات غير رسمية بشأن سيراليون؛ وثلاثة اجتماعات مواضيعية وثلاثة اجتماعات إجرائية غير رسمية لفريقها العامل المعني بالدروس المستفادة. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعا واحدا غير رسمي لتشكيل مشترك مخصص بالنسبة للبلدان، وجلسات إحاطة من جانب الممثلين والخبراء الآتين من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

ألف - اللجنة التنظيمية

٦ - عالجت اللجنة التنظيمية بعض المسائل التنظيمية والإجرائية والمنهجية الرئيسية في سنتها الأولى من العمل. وقد حددت مقرراتها الإطار اللازم لعمليات كل من تشكيلتي لجنة بناء السلام وأديرت أعمالها من خلال نظامها الداخلي المؤقت، مع إحالة بعض المسائل الإجرائية التي لم تحسم إلى فريق عامل مخصص. واعتمدت اللجنة النظام الداخلي المؤقت للجنة بناء السلام من خلال عملية تشاورية فيما بين الدول الأعضاء (انظر PBC/1/OC/3). ولجعل هذا النظام الداخلي مستكملا وفعالا، في ضوء الأعمال الفعلية للجنة التنظيمية ووفقا للمادة ٦، وافقت اللجنة التنظيمية، في اجتماعها الذي عقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على استعراض هذا النظام من خلال إنشاء فريق خبراء. وفي الوقت الذي يراعي فيه النظام الداخلي الطابع الحكومي الدولي للجنة بناء السلام، فإنه يوفر مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يتجلى فيها الطابع المرن الشفاف الشامل لأعمالها. ويكلف النظام الداخلي

المؤقت الرئيس بعرض الاستنتاجات والتوصيات، حيثما اقتضى الأمر على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء.

٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، اتفقت اللجنة التنظيمية على ورقة مفاهيمية، توفر الإطار اللازم لوضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام، واعتمدت جدولا متوسط الأجل للمجموعة الكبيرة من الأنشطة المختلفة التي ستضطلع بها اللجنة، لغاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر التسلسل الزمني للاجتماعات الرسمية للجنة التنظيمية في المرفق الأول).

٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أنشأت اللجنة التنظيمية فريقا عاملا مخصصا معنيا بالمسائل قيد النظر لمعالجة الأوجه التي تحتاج إلى مزيد من التفصيل في النظام الداخلي المؤقت، ولا سيما تنفيذ الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) بشأن مشاركة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المانحة، فضلا عن الطرائق اللازمة لمشاركة المجتمع المدني، في اجتماعات لجنة بناء السلام. وفي هذا الخصوص، قررت اللجنة التنظيمية في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ تقديم دعوات دائمة لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجماعة الأوروبية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام، باستثناء بعض اجتماعات اللجنة التنظيمية التي قد يرى الرئيس، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، أنها مقصورة على الدول الأعضاء (انظر PBC/1/OC/14).

٩ - وقد نجح الفريق العامل المخصص المعني بالمسائل قيد النظر في إيجاد صيغة من شأنها أن تكفل المشاركة الفعلية والمنتجة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الأكثر اتصالا بجهود بناء السلام في البلدين قيد النظر، مع إيلاء اهتمام كبير للمنظمات النسائية والقطاع الخاص. وقد اعتُمدت المبادئ التوجيهية المؤقتة بعد ذلك في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من جانب اللجنة التنظيمية على أساس أنه سيكون من الممكن استعراضها وتقييمها بعد ستة أشهر من تاريخ اعتمادها بغية استكشاف إمكانية زيادة تطويرها.

باء - الاجتماعات المخصصة لبلد محدد

١٠ - بدأت لجنة بناء السلام بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وفقا لولايتها، مرحلتها الأولى من النظر الفني في مسألتي بوروندي وسيراليون، مع التركيز على تمكين التشكيلتين المخصصتين بالنسبة للبلد من إنشاء هيكليهما وكفالة مشاركة الجهات الرئيسية من أصحاب المصلحة والعناصر الفاعلة. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧، اعتمدت لجنة بناء السلام خطتي عمل لمدة ستة أشهر لكل من البلدين تضمنتا معلومات

موجزة عن مجموعة من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية المعقودة في المقر وكذلك عن البعثات الميدانية إلى كل من بوروندي وسيراليون لكي يتسنى توفير الوضوح بالشكل اللازم والحصول على معلومات وتحليل مباشرين من الساحة (انظر المرفق الرابع)[٢]. وإضافة إلى النتائج الأخرى، أدى اشتراك لجنة بناء السلام إلى تعزيز الحوار والتفاعل بين المجتمع الدولي والبلد، وبين الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة على الصعيد القطري، وأسفر عن تخصيص مبلغ قدره ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل بلد من صندوق بناء السلام. وعلاوة على ذلك، فبناء على الاستراتيجيات والأطر الداخلية في البلدين وعلى الثغرات والأولويات التي جرى تحديدها بالنسبة لبناء السلام، بدأت لجنة بناء السلام أيضا مناقشات بشأن وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام لكل بلد لضمان نهج مترابطة، ومرتبة وفقا للأولويات وتشمل الجهات المانحة والوكالات الدولية.

١١ - وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة، بشكل متسق مع ما كلفت به من إدماج منظور جنساني في عملها، بالنظر في مسائل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في أعمالها المخصصة لبلد محدد وفي مناقشاتها المواضيعية على حد سواء. وقد حُددت المساواة بين الجنسين بوصفها مسألة حاسمة وشاملة لجميع النواحي المتعلقة بتوطيد السلام في كل من بوروندي وسيراليون. وإضافة إلى ذلك، ناقشت لجنة بناء السلام إعادة بناء الاقتصاد وإصلاحه وذكرت أنه ينبغي أن تكون ثمة مجموعة شاملة من استراتيجيات خفض المخاطرة في صدارة جميع الجهود الهادفة إلى استدامة السلام، وبدء التنمية وتعزيز الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع في كلا البلدين. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات، حيثما اقتضى الأمر، التعليم والتدريب، والتنمية الزراعية، وإصلاح القطاع الخاص، وزيادة قدرة الحكومات على رصد الاستثمار الخارجي وتهيئة الظروف اللازمة له. واعتمدت لجنة بناء السلام أيضا على التجارب السابقة داخل منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في حالات أخرى لتحديد الاحتياجات الحاسمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

١ - بوروندي

١٢ - في السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم في توطيد السلام في بوروندي بإنشاء حكومة شاملة، واعتماد دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة وعادلة وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النيران الشامل بين الحكومة والقوات الوطنية للتحرير - التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو. وكان التيسير الذي قامت به جنوب أفريقيا، ومبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي التي

(٢) للاطلاع على الموجزات التي أعدها الرئيس للاجتماعات الرسمية المخصصة لبلد محدد، انظر PBC/BDI/SR.1 and 2 و PBC/SLE/SR.1 and 2.

رأستها أوغندا، والدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي أهمية حاسمة في تعزيز جهود بوروندي في مجالي صنع السلام وتوطيد السلام.

١٣ - وفي الاجتماع الرسمي لتشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي المعقود في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حددت اللجنة أولويات حاسمة بالنسبة لتوطيد السلام وخفض احتمال تعرض البلد لخطر الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع، وقد قامت حكومة بوروندي بتحديد هذه الأولويات بالتشاور مع غيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الدوليون. وبذلك، اتفقت اللجنة وحكومة بوروندي على أربعة مجالات أولوية حاسمة كما يلي:

(أ) تعزيز الحكم السليم - حددت الحكومة ما حدث في البلد في الماضي من سوء الحكم بوصفه أحد الأسباب الجذرية للصراع. وأحاطت اللجنة علما بجهود بوروندي لتحسين الحكم على مختلف الصعد وأكدت أن الديمقراطية ينبغي ترسيخها من خلال الحوار مع جميع العناصر الفاعلة في مجتمع بوروندي وإدماج هذه العناصر. ويلزم توفير الدعم من أجل ظهور زعامة تحويلية في البلد، وبناء قدرة مختلف أصحاب المصلحة على الحكم السليم، وإيلاء اهتمام ملائم للاعتبارات الجنسانية، والشبابية، والأبعاد الإقليمية للحكم السليم. ودرست اللجنة الحاجة الماسة لتجديد الجهود الرامية إلى إزالة العقبات التي تحول دون إجراء حوار بناء بين الحكومة والقوات الوطنية للتحرير التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو؛

(ب) تعزيز سيادة القانون - مع مراعاة المشاكل المتعلقة بالقدرة على الإفلات من العقاب، ووجود أوجه ضعف في نظام العدالة، والافتقار إلى فهم تاريخ الصراع في بوروندي وأسبابه الجذرية، ناقشت اللجنة الكيفية التي ينبغي أن تمارس وتدعم بها الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون بغية ضمان إقامة العدل بشكل حقيقي، ومكافحة الإفلات من العقاب، وضمان استقلال القضاء، وتحديث الخدمات الإصلاحية، ومن العناصر الحاسمة في هذا المسعى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين للمظالم، وتشجيع قيام البرلمان بسن التشريعات الوطنية وتنقيحها لكفالة امتثالها لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وإنشاء آليات العدالة المؤقتة التي أوصى بها الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/158)؛

(ج) إصلاح قطاع الأمن - ناقشت اللجنة الحاجة إلى إصلاح وتطوير قطاع الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقات السلام ومبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم السليم. وذكرت أيضا أنه ينبغي ممارسة نزع سلاح السكان المدنيين والحد من الأسلحة الصغيرة والعمل على عدم انتشارها، بما في ذلك بأبعادها دون الإقليمية؛

(د) ضمان انتعاش المجتمعات المحلية – ينبغي أن تسفر جهود بناء السلام عن أرباح السلام لأكثر المجتمعات السكانية ضعفا، بما في ذلك معالجة الجوع والفقر. وثمة ناحية هامة لتعزيز السلام الهش هي ضرورة معالجة قضية الأراضي ودعم التدخلات الرامية إلى تحسين حياة الشعب في المدى القصير. وينبغي إيلاء اهتمام محدد للشباب في الأحياء الفقيرة في بوجمبورا، ولا سيما شباب ''نزع السلاح الذاتي''، والعائدين من صغار السن الذين لا يملكون أراضي في المناطق الريفية، والشباب في مخيمات المشردين داخليا. أما مبادئ إنعاش المجتمعات المحلية المتمثلة في خفض التفاوت وتوفير ''مكاسب سريعة'' ملموسة، وزيادة المشاركة فهي أساسية بالنسبة لخطط الحكومة الرامية إلى تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين الخدمات الأساسية.

١٤ – وقد سافر وفد يتكون من سبعة أعضاء من اللجنة التنظيمية والتشكيلة المخصصة للبلدان إلى بوروندي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في بعثة ميدانية، جرى تمويلها من خلال التبرعات لصندوق استئماني، وذلك للحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الميدان، حيث قام الوفد بتقييم التحديات المتعلقة ببناء السلام، ومناقشة الثغرات في مجالات الأولوية لبناء السلام مع الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات النسائية، والشركاء الدوليين، وبإبلاغ المبادئ والأغراض الرئيسية للجنة بناء السلام إلى أصحاب المصلحة في الميدان، بما في ذلك الحاجة إلى الحفاظ على الاهتمام الدولي ودعم جهود بناء السلام التي تقوم بها بوروندي. وفي بوجمبورا، انضم إلى الوفد القادم من نيويورك ١٣ ممثلا للجنة بناء السلام (انظر PBC/1/BDI/2).

١٥ – وثمة نتيجة هامة للبعثة هي إعادة تأكيد تفاهم مع حكومة بوروندي بشأن الخطوات التالية إلى الأمام فيما يتعلق باشتراك لجنة بناء السلام في العمل مع البلد. وأكدت البعثة من جديد أيضا أهمية الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام، من خلال المناقشات مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى وممثلي البلدان المجاورة.

١٦– وعقب اتفاق لجنة بناء السلام على أن وضع تفاصيل استراتيجية متكاملة لبناء السلام ينبغي أن يعهد به إلى الحكومة الوطنية، بدأت حكومة بوروندي في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الساحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والجماعات الدينية، والأحزاب السياسية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، مع مدخل وفرته لجنة بناء السلام بما في ذلك خلال زيارتها الميدانية، لكي يتسنى تعيين التحديات والأخطار في مجالات الأولوية. وقد أسفر ذلك عن توافق آراء

مؤداه أن الإطار الاستراتيجي سيكون دليلا لاشتراك حكومة بوروندي في العمل مع جميع أصحاب المصلحة في البلد والمجتمع الدولي في السعي إلى إقامة سلام مستدام.

١٧ - ويعتمد الإطار الاستراتيجي على الأطر السياسية والتنموية القائمة التي تحدد أولويات البلد بالنسبة لبناء السلام المتكامل، ولا سيما اتفاقات أروشا لعام ٢٠٠٠، واتفاق عام ٢٠٠٣ العالمي لوقف إطلاق النار مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية واتفاقات عام ٢٠٠٦ مع القوات الوطنية للتحرير التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو، وخطة الخمس سنوات التي وضعتها الحكومة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وورقة استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٠)، والاتفاق المتعلق بالأمن والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى، والقرارات والإعلانات ذات الصلة لمجلس الأمن بشأن بوروندي. وعندما ينجز الإطار الاستراتيجي بالكامل، من المتوقع أن يوفر تحليلا، مستكملا ومراعيا للصراع، للأولويات والقيود والثغرات المتعلقة بتحقيق الأهداف المحددة في هذه الوثائق الاستراتيجية، مع التركيز على الأسباب الجذرية للصراع وضرورة ترتيب أولويات التدخلات التي ستحول دون انزلاق البلد مرة أخرى إلى الصراع.

١٨ - ويسلّم الإطار الاستراتيجي بأن بوروندي ستحتاج إلى اهتمام متواصل من المجتمع الدولي حتى إرساء أسس السلام والتنمية المستدامين. ويتجلى فيه المشاركات المتبادلة بين حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام للإبقاء على حوارهما، فضلا عن الدعم اللازم من الشركاء الوطنيين والدوليين للعمل نحو توطيد السلام. ويتجلى في الإطار الاستراتيجي أيضا التزام بوضع عملية شفافة وتشاورية لتقييم التقدم الجماعي. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أيدت لجنة بناء السلام وضع الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام لبوروندي، التي يشكل الإطار الاستراتيجي خطوة هامة منها. وثمة خطوة قادمة رئيسية هي وضع آلية التتبع والرصد الداخلية على أساس آلية الرصد والجداول الزمنية المحددة فيما يتعلق بورقة استراتيجية الحد من الفقر وغير ذلك من الأطر القائمة. وقد نظرت لجنة بناء السلام في ضرورة حشد الموارد من الشركاء الدوليين لدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وأهمية الوفاء بالتعهدات والالتزامات من قبيل تلك التي قطعت في اجتماع المائدة المستديرة المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٢ - سيراليون

١٩ - أيدت لجنة بناء السلام في اجتماعها المخصص لسيراليون المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ مجالات الأولوية الحاسمة لتوطيد السلام وخفض خطر تعرض البلد للانزلاق مرة أخرى إلى الصراع، التي حددتها حكومة سيراليون بالتشاور مع غيرها من أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وضعت

لجنة بناء السلام خطة عمل مدتها ستة أشهر هدفها الرئيسي هو وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام كإطار للتعاون بين سيراليون وأعضاء لجنة بناء السلام. وستوجز تلك الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام بوضوح المسؤوليات المتبادلة لحكومة سيراليون ولجنة بناء السلام لتوطيد السلام في الأجل المتوسط، وتعمل كإطار لحشد موارد إضافية وكفالة استدامة الاهتمام الدولي.

٢٠ - ومنذ البداية ذكرت حكومة سيراليون وشركاؤها الدوليون أنه منذ توقيع اتفاق لومي للسلام في عام ١٩٩٩، أحرزت سيراليون تقدما ضخما في تأمين السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. وقد استرشدت أعمال الحكومة وشركائها في هذا الشأن بالأطر ووثائق التخطيط الاستراتيجية القائمة من قبيل ''رؤية عام ٢٠٢٥''، ورقات استراتيجية الحد من الفقر، واستراتيجية توطيد السلام، وتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، واتفاق تحسين الحكم والمساءلة، والقرارات والإعلانات ذات الصلة لمجلس الأمن.

٢١ - وبالرغم من الكثير من الإنجازات في إعادة الاستقرار والسلام طوال السنوات الخمس الأخيرة، ثمة عدد من تحديات بناء السلام الحاسمة والأسباب الجذرية للصراع في سيراليون لم تعالج بعد معالجة تامة. وإضافة إلى ذلك، هناك عدة قيود مباشرة على تنفيذ الالتزامات والأطر القائمة. وفي اجتماع تشكيل لجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أبرزت حكومة سيراليون، بالتشاور مع غيرها من أصحاب المصلحة، أربعة مجالات حاسمة يلزم فيها مزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وإرساء الأساس اللازم للسلام والتنمية المستدامين. وإضافة إلى المسائل الشاملة لكل القطاعات من قبيل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، كانت المجالات الحاسمة المحددة كما يلي:

(أ) بطالة الشباب وعدم تمكينهم: ذكرت لجنة بناء السلام أن هذا يبقى واحدا من أخطر التهديدات لاستقرار سيراليون. وناقشت كيفية الارتباط الوثيق بين التحدي المتمثل في معالجة البطالة في سيراليون بخلق نمو اقتصادي طويل الأجل وتهيئة بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي، بالرغم من أنه ذُكر أنه يلزم أيضا مشاركات قصيرة الأجل. وثمة عدد من المسائل التي تحتاج إلى المعالجة في هذا السياق، من قبيل الزراعة، وتحسين مدى توفر الكهرباء، والمياه وغير ذلك من أهم الهياكل الأساسية، والحكم السليم، وتدابير مناهضة الفساد، وتوفير الدعم لمنظمي المشاريع والمشتغلين بالأعمال الحرة، والإدارة الوطنية للموارد الطبيعية للبلد لصالح السكان والحكومة. وستركز لجنة بناء السلام جهودها،

في جملة أمور، على حشد الدعم لإصلاح سياسات حكومة سيراليون، من قبيل استعراض السياسة الوطنية للشباب، وإصلاح التشريعات، وتعزيز التنسيق، وترتيب أولويات الجهود؛

(ب) إصلاح قطاع العدالة والأمن: بالرغم من التقدم المحرز في إعادة إنشاء المؤسسات القضائية في جميع أنحاء سيراليون، اعتبرت اللجنة أن الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى العدالة الرسمية بالنسبة للغالبية من السكان مقترنا بالنقصان الشديد في قدرة الجهاز القضائي والتأخر في نظر القضايا المعروضة على المحاكم يبعثان على القلق الشديد بالنسبة للسلام والاستقرار. وستركز اللجنة جهودها المبذولة في هذا المجال، في جملة أمور، على كيفية مساعدة حكومة سيراليون في عمليات الإصلاح الدستورية والتشريعية. وذكرت اللجنة أيضا أنه يلزم تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بشكل يتسم بحسن التوقيت وضرورة تعزيز قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في هذا الخصوص. وقد أحرزت حكومة سيراليون، بدعم من المجتمع الدولي، بعض التقدم في إصلاح قطاع الأمن وفي الانتعاش. ومع ذلك، تضمنت مناقشة اللجنة أنه ثمة مسائل حاسمة ما زال من الواجب معالجتها من قبيل مدى إمكانية المحافظة على حجم القوات المسلحة التابعة لجمهورية سيراليون، وتحسين العلاقات بين المجتمع المحلي والشرطة، والنهوض بظروف المعيشة والعمل للقوات المسلحة؛

(ج) ترسيخ الديمقراطية والحكم السليم: بالرغم من أن حكومة سيراليون قد أحرزت تقدما نحو إعادة بناء المؤسسات الحكومية وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، فما زال البرلمان والجهاز القضائي يتسمان بضعف بالغ وثمة مؤسسات وطنية من قبيل لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة مناهضة الفساد تحتاج إلى مزيد من الدعم وبناء القدرة. وينبغي أن تستكمل الجهود المبذولة دعما لمؤسسات الحكم من خلال تعزيز الحوار فيما بين الأحزاب السياسية، والمصالحة، والمشاركة التامة لجميع قطاعات السكان، ولا سيما الشباب والمرأة، في صنع القرار. وسلمت اللجنة بأن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس ٢٠٠٧ سيمثل خطوة هامة نحو توطيد السلام والديمقراطية في البلد؛

(د) بناء القدرات: أضرت الحرب الأهلية التي جرت أثناء التسعينات ضررا بالغا بالقدرات المحدودة بالفعل للمؤسسات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة في إيصال الخدمات، وتنفيذ الإصلاحات وضمان كفاية الإدارة الاقتصادية والمالية. ويركز اشتراك اللجنة في العمل في هذا المجال على دعم جهود حكومة سيراليون في وضع برنامج شامل لإصلاح الخدمة المدنية مما يؤدي، في جملة أمور، إلى تعزيز الإدارة وتوفير فرص التدريب.

٢٢ - في آذار/مارس ٢٠٠٧ قام وفد مكون من تسعة أعضاء من اللجنة التنظيمية والتشكيلة المخصصة للبلدان، وممول من خلال التبرعات المدفوعة إلى صندوق استئماني، بزيارة سيراليون. وقد نجح الوفد في إثراء مناقشات لجنة بناء السلام بالحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الميدان، وبصفة خاصة، عن التحديات التي تواجه توطيد السلام. وقد عززت زيارة الوفد اعتقادا قويا بأن لجنة بناء السلام يمكن أن تؤدي دورا هاما في سيراليون، ولا سيما عن طريق تشجيع زيادة الحوار والتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة العاملين في توطيد السلام. وقد أكدت الزيارة مجددا أيضا أهمية الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام في سيراليون كلما أكدت أهمية دعم جهود حكومة سيراليون الرامية إلى بناء الهيكل الأساسي وتوفير الخدمات الأساسية (انظر PBC/1/SLE/2).

٢٣ - وكان من النتائج الرئيسية لزيارة لجنة بناء السلام إلى سيراليون الاتفاق على الإطار الزمني والإجراءات المتعلقين بوضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام فيما يتعلق باشتراك اللجنة مع البلد في العمل. وسيعهد تماما بوضع وتنفيذ الاستراتيجية لحكومة سيراليون، مع دعم من الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لسيراليون، وبمساعدة من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيي الأطراف ومن المجتمع المدني. وقد اتُفق على أن الاستراتيجية لا تحل محل الخطط القائمة من قبيل ورقة الحد من الفقر أو استراتيجية توطيد السلام ولا تجبها بل تكملها بتحديد الأولويات الرئيسية لبناء السلام وتعزيز الالتزام الوطني والدولي بتنفيذها.

٢٤ - وقد بدأت الحكومة، بدعم من بعثة تقنية تابعة للأمم المتحدة تتكون من مكتب دعم بناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المشاورات المتعلقة بوضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام ونوقش موجز مشروح في اجتماع غير رسمي للجنة بناء السلام في أيار/مايو ٢٠٠٧. وبعد ذلك، وضعت الحكومة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في البلد، مشروعا أول للاستراتيجية لمناقشته مع لجنة بناء السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وسيجري إدخال مزيد من التنقيحات على الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام على الصعيد القطري بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لسيراليون المقرر إجراؤها في آب/أغسطس ٢٠٠٧ وسيُتفق عليها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وفي ذلك السياق، من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قد طلب من لجنة بناء السلام مواصلة تتبع التقدم بشأن مسائل بناء السلام في سيراليون، مع إيلاء اهتمام كبير للتخطيط للانتخابات الوشيكة. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت لجنة بناء السلام، في اجتماعها المعقود في ٢٢ حزيران/يونيه

٢٠٠٧، إعلانا من الرئيس عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في سيراليون (انظر PBC/1/SLE/4).

جيم – الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة

٢٥ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنشأت اللجنة التنظيمية فريقا عاملا معنيا بالدروس المستفادة، تقوم بتنسيق أعماله ورئاسته سفيرة السلفادور، لتجميع أفضل الممارسات والدروس بشأن مسائل بناء السلام الحاسمة. وما فتئ الهدف الرئيسي للفريق العامل هو إثراء مداولات لجنة بناء السلام فيما يتعلق بالبلدين المدرجين في جدول أعمالها. وقد استفاد الفريق العامل إلى حد بعيد بخبرة البلدان الأعضاء في اللجنة التي لها تجربة في مرحلة ما بعد الصراع.

٢٦ – وفي السنة الأولى للجنة بناء السلام، عقد الفريق العامل ثلاثة اجتماعات غير رسمية تركز على الدروس والممارسات الجيدة المرتبطة بما يلي: (أ) خفض المخاطرة، وبناء الثقة في الفترة السابقة لإجراء انتخابات ما بعد الصراع مباشرة؛ (ب) وضع أطر للتعاون لمرحلة ما بعد الصراع؛ (ج) وضع نهج إقليمية لبناء السلام. وفي تنظيم هذه الاجتماعات، اعتمدَ الفريق العامل على خبرة العناصر الفاعلة الوطنية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، ووضعَ عددا من التوصيات (انظر المرفقات السادس والسابع والثامن للاطلاع على ملاحظات الرئيس المنجزة عن هذه الاجتماعات).

دال – العلاقات مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى

٢٧ – في أوائل عام ٢٠٠٧، أجرى مجلس الأمن والجمعية العامة مناقشات منفصلة بشأن لجنة بناء السلام. وقد أبرز تبادل الآراء هذا الذي أُجري لأول مرة بين لجنة بناء السلام وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ضرورة إجراء اتصالات دورية لزيادة إثراء نظر الهيئة المعنية في الحالات المتعلقة ببلد محدد.

رابعا – صندوق بناء السلام

٢٨ – أنشئ صندوق بناء السلام في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ من جانب الأمين العام بناء على طلب الجمعية العامة. ووفقا لصلاحيات الصندوق (A/60/984، المرفق)، تظهر أكبر قيمة له في المراحل الأولى من محاولة الانتعاش، عندما تكون آليات التمويل الأخرى غير متاحة. والصندوق متاح لتوفير مخصصات للبلدان التي تقوم لجنة بناء السلام بالنظر فيها ولغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع على حد سواء، كآلية مستقلة عن لجنة

بناء السلام. وسيقوم الأمين العام بتقديم تقرير شامل عن السنة الأولى من عمل الصندوق إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والستين.

٢٩ - وقد أُنشئ الصندوق ليعمل كصندوق طوارئ للسلام يقوم بصرف مبالغ سريعة للبلدان الخارجة من مرحلة الصراع. ولأن كلا من بوروندي وسيراليون قد قضت عدة سنوات منذ كانت في مرحلة ما بعد الصراع مباشرة، فإن الأولويات المتعلقة باستعمال الصندوق في هذين البلدين كانت مضاهية بصفة عامة للأولويات التي أقرتها لجنة بناء السلام. ويُقصد من استعمال موارد الصندوق تحفيز وتشجيع زيادة طول فترة المشاركة من جانب الوكالات الإنمائية والمانحين الثنائيين.

٣٠ - وللجنة بناء السلام دور هام في ترتيبات إدارة الصندوق حيث توفر الإرشاد العام المتعلق بالسياسات بشأن استعمال الصندوق في البلدان التي تقوم بالنظر فيها وعندئذ يجري تحت سلطة الأمين العام إقرار مصاريف التمويل وخطط الأولويات المتعلقة بالتدخلات الحاسمة القصيرة الأجل التي تقترحها السلطات الوطنية، وبوجود الأمم المتحدة في البلد. وللصندوق فريق استشاري مستقل، يختاره الأمين العام، والذي من المقرر أن يجتمع لأول مرة في خريف عام ٢٠٠٧. وبحلول أيار/مايو ٢٠٠٧، تلقى الصندوق ٢٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل تعهدات مقارنة برقم مستهدف يبلغ ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد جرى تلقي مساهمات تبلغ ١٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣١ - وقد أُنشئت لجنتان توجيهيتان مشتركتان في كل من بوروندي وسيراليون، إضافة إلى الآليات القائمة، لدراسة المشاريع التي تنطبق عليها شروط التمويل من الصندوق. وفي وقت إعداد هذا التقرير، وافقت كل من اللجنتين التوجيهيتين المشتركتين في بوروندي وسيراليون على عدد من المشاريع. وفي بوروندي، جرت الموافقة على مشاريع يبلغ مجموع قيمتها ٠٠٠ ٤٨٣ ١٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وبخاصة في مجالَيْ الأولوية المتمثلَين في حقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني. وفي إطار الأولوية الأخيرة، جرت الموافقة على المشروع الرئيسي المتعلق بإيواء قوات الدفاع الوطنية، في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي سيراليون، جرت الموافقة على مشاريع في إطار مجالَيْ الأولوية المتمثلَيْن في العدالة والأمن، وتمكين الشباب وتشغيلهم، يبلغ مجموع قيمتها ٥٢٥ ٦٤٥ ٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة[٣].

(٣) الأرقام فعلية اعتبارا من ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

خامسا – الاستنتاجات

ألف – ملاحظات عامة

٣٢ – تطرقت لجنة بناء السلام، خلال سنتها الأولى من العمل، إلى آفاق جديدة في محاولة **لإضافة مزيد من الترابط والتأثير إلى نهج المجتمع الدولي المتعلق ببناء السلام.** وذلك لم يكن سهلا على الدوام، وما فتئت هناك عملية مصاحبة من التعلُّم التنظيمي. والتحدي الرئيسي الذي يواجه اللجنة حاليا هو تنقيح نهجها للوصول إلى أقصى أثر على الساحة بحيث تصبح منشأة بناء السلام في الأمم المتحدة أداة فعالة للتعاون الدولي في دعم البلدان الخارجة من الصراع. ويدرك أعضاء اللجنة أن تحديات بناء السلام ضخمة وثمة توقعات عالية إلى حد بعيد في البلدان قيد النظر. وسيحتاج الأمر إلى أن تكفل اللجنة بقاء إجراءات بناء السلام في هذه البلدان في طريقها الصحيح من خلال وضع المؤشرات الوصفية والكمية على حد سواء التي تقيّم التقدم وتوفر، كلما كان ذلك ضروريا، إنذارا مبكرا بعوامل المخاطرة. وستساعد هذه المؤشرات اللجنة في تقييم مستوى مشاركتها طوال فترة من الزمن وعلى معالجة الثغرات التي قد تنشأ في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام معالجة سريعة. والهدف النهائي هو جعل السلام ذاتي الاستدامة.

٣٣ – وقد توصلت اللجنة التنظيمية، في أيار/مايو ٢٠٠٧، إلى اتفاق بشأن **مشاركة المؤسسات المانحة** بغية كفالة أتم مشاركة من جميع الجهات ذات الصلة من أصحاب المصلحة في أعمال اللجنة. وقررت اللجنة التنظيمية إصدار دعوات دائمة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن الجماعة الأوروبية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للاشتراك في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام، وفقا للفقرة ٩ من قراريْ تمكينها إلا إذا رأى رئيس لجنة بناء السلام، بعد مشاورات مع أعضاء اللجنة التنظيمية، غير ذلك. وقد اشتركت تلك المؤسسات بشكل فعلي في اجتماعات لجنة بناء السلام في المقر وفي الميدان، وكانت مساهمتها مفيدة في تحسين فهم احتياجات بناء السلام للبلدان قيد النظر فضلا عن الدور الذي تؤديه تلك المؤسسات في الجهود الشاملة لتقديم المساعدة في مرحلة ما بعد الصراع.

٣٤ – وكان ثمة أثر مباشر لنظر لجنة بناء السلام في **مسألتيْ البلدين المدرجين في جدول أعمالها، بوروندي وسيراليون،** هو مساعدة إجراءات توطيد السلام في هذين البلدين وزيادة الاهتمام الدولي الموجه إليهما. وكنتيجة لذلك الاهتمام تولي العناصر الفاعلة ذات الصلة على الساحة مزيدا من الاهتمام لآثار أعمالها فيما يتعلق بأولويات بناء السلام، بما في ذلك أخذ البعد الإقليمي ودون الإقليمي في الاعتبار، مما يشكل مساهمات إيجابية في صون السلام والاستقرار في البلدين. وقد أتاح اشتراك لجنة بناء السلام في العمل مع حكومتيْ بوروندي

وسيراليون بذل جهد مركز من جانب المجتمع الدولي، ممثلا في أعضاء اللجنة، لمعالجة التحديات المستمرة منذ زمن طويل فيما يتعلق ببناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، وبخاصة بالجمع بين جميع الجهات ذات الصلة من أصحاب المصلحة بطريقة شفافة دعما لذلك الهدف المشترك.

٣٥ - وكدليل على التزام لجنة بناء السلام بتنفيذ **عملية شاملة تحركها العناصر الفاعلة على الصعيد الوطني** في البلدان قيد النظر، استهدفت اللجنة، خلال السنة الأولى من عملها، تحقيق القدر الأقصى من اشتراك الميدان - بما في ذلك السلطات الوطنية، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وبفعلها ذلك، استطاعت لجنة بناء السلام أن تزيد من تعزيز قيادة الحكومات الوطنية وسيطرة العناصر الفاعلة الوطنية ككل، بالمشاركة مع عموم المجتمع الدولي. وكانت البعثتان الميدانيتان اللتان أوفدتهما لجنة بناء السلام إلى بوروندي وسيراليون مفيدتين في توفير معلومات حاسمة من الساحة، والتي كانت وستبقى ذات أهمية أساسية بالنسبة لنظر اللجنة في مسألتيْ البلدين، والبلدان الإضافية التي قد تدرج في جدول أعمالها.

٣٦ - وخلال السنة الأولى من عمل لجنة بناء السلام أرست اللجنة سوابق جديدة في التفاعل العملي بين هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة والميدان وفي استخدام ممارسات مرنة في أعمالها اليومية في المقر. وفيما يلي بعض **الدروس المستفادة الرئيسية:**

(أ) التأكيد على أن الأمر ينبغي أن تمارس قيادته من الميدان، بحيث تكون الحكومة الوطنية في المقدمة، وينبغي أن تكون عملية شاملة من البداية مع اشتراك الجهات الرئيسية الأخرى من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين؛

(ب) أهمية كفالة المشاركة من الميدان في المناقشات المخصصة لبلد محدد التي تجرى في المقر لضمان إجراء مناقشة شاملة تتضمن الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك من خلال وصلات التداول بالفيديو؛

(ج) أهمية ما توفده اللجنة من بعثات إلى الميدان والتي توفر بدورها الاستفادة بالخبرات والمعارف القائمة في الميدان في أعمال اللجنة؛

(د) الاستعمال المنتظم للاجتماعات غير الرسمية المخصصة لبلد محدد، والتي تجعل من الممكن توفر أشكال مرنة، ومشاركة مفتوحة، بما في ذلك من جانب منظمات المجتمع المدني، ومناقشة تفاعلية، مع تخصيص كل اجتماع لتلبية احتياجات محددة؛

(هـ) التركيز على النتائج العملية والتركيبة الفريدة للاجتماعات المخصصة لبلد محدد، والتي تجعل من الممكن زيادة التعاون الفعال فيما بين أعضاء لجنة بناء السلام.

باء – التحديات التي تواجه لجنة بناء السلام

٣٧ – سيكون من اللازم أن تركز الأعمال المقبلة للجنة على تشجيع بقاء إجراءات بناء السلام في هذين البلدين في الاتجاه الصحيح، وأن تركز جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة على معالجة التحديات والثغرات بشكل يتسم بحسن التوقيت والترابط، على أساس الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام. وثمة نهج مشترك ومترابط من جانب أعضاء اللجنة والمجتمع الدولي عامة ينبثق من فهم واضح للحقيقة المتمثلة في أنه يلزم أن تعتمد أعمال اللجنة على المبادرات الجارية وتنسق معها وتعززها وأنه ينبغي التركيز على إزالة العقبات التي تقف أمام التنفيذ، مما يُتوقع معه أن يؤدي ذلك إلى ”أرباح سلام“ ملموسة للشعب في البلدين قيد النظر. ووفقا لولاية لجنة بناء السلام، أتاحت اللجنة نتائج توصياتها، وستركز مناقشتها بشكل متزايد على ترتيب أولويات توصياتها وتحديد إنجازاتها المستهدفة. وهذا من شأنه أن يتيح نظرة عامة لأعمال اللجنة ويعطي منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والعناصر الفاعلة الفرصة لاتخاذ إجراءات بناءً على مشورة اللجنة، على النحو المرتأى في الفقرة ١٤ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). ومن الضروري إجراء استعراض للتوصيات في اجتماعات للمتابعة.

٣٨ – وبالرغم من إحراز اللجنة لكثير من التقدم فيما يتعلق بوضع الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام، ستكون المرحلة التالية هي زيادة أهمية الاستراتيجية بوصفها أداة لتوليد دعم معزز وطويل الأجل لأنشطة بناء السلام في البلدين قيد نظر لجنة بناء السلام. ومن اللازم أن تشجع اللجنة بقاء اشتراك المجتمع الدولي في العمل مع بوروندي وسيراليون مستمرا، ومتسما بإمكانية التنبؤ به ومتوافقا مع الأولويات الوطنية. وفي ذلك الخصوص، ستقوم اللجنة بزيادة معالجة وتوضيح تنفيذ ولايتها وذلك ”للجمع بين جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد“ لدعم بناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع في البلدين قيد نظرها (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، الفقرة ٢ (أ)).

٣٩ – وسيلزم أيضا أن تشترك اللجنة في مزيد من الحوار مع جميع الجهات ذات الصلة من أصحاب المصلحة والبلدان المانحة، ولا سيما الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة، بشأن مساهماتها في الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام وسيلزم أن تكفل اللجنة أخذ هذه العناصر للاستراتيجية في الحسبان. ويلزم أيضا أن تعزز اللجنة قدراتها ”على توفير توصيات ومعلومات لكي يتسنى تحسين **التنسيق بين جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة** في

الأمم المتحدة وخارجها''. وبذلك، وبدعم من الأمانة العامة، ستشجع اللجنة أيضا زيادة الترابط داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات والإدارات والصناديق والبرامج، بحيث تحقق منافع ملموسة للسكان في البلدين المدرجين في جدول أعمال اللجنة. وستشارك كذلك منظومة الأمم المتحدة في تطبيق الدروس المستفادة من عمليتها المتكاملة لبناء السلام على جهود السلام التي تضطلع بها الأمم لمتحدة بشكل أعم.

جيم – المسائل المعلقة والتوصيات

٤٠ – رغم أن لجنة بناء السلام لم تصل إلى اتفاق بشأن مواضيع للمناقشات المقبلة للسياسات، فثمة مسائل لم تنظر فيها بعد من قبيل كيفية كفالة اهتمام ممتد من المجتمع الدولي، ووضع آليات للرصد، وكيفية تحديد الوقت الملائم لإنهاء اشتراك اللجنة في العمل مع بلد ما. وتتوقع اللجنة أن يكون هناك عدد من المناقشات الإضافية بشأن تلك المسائل وغيرها من المسائل خلال السنة القادمة.

١ – استراتيجيات بناء السلام المتكاملة

٤١ – تؤكد اللجنة الحاجة إلى وضع آليات للتتبع والرصد، تأخذ في الاعتبار الآليات القائمة، لقياس مدى النجاح في إنجاز مهام التتبع للاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام وعلى ذلك تنوي تعزيز فعالية اشتراكها في العمل مع بوروندي وسيراليون بتعميق الحوار مع جميع الجهات ذات الصلة من أصحاب المصلحة. ومن الضروري الاضطلاع بعملية لرسم خرائط الأنشطة والمشاريع المنجزة والقائمة والمخططة التي تجرى بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، والشركاء، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وذلك لكي يتسنى تحديد ومعالجة الثغرات، من خلال جملة أمور منها، وضع مصفوفة تبرز توزيع الجهود والمشاركات في معالجة تلك الثغرات. وسيكون من المهم تعزيز توافق جميع جهود بناء السلام في البلدين المدرجين في جدول أعمال اللجنة مع مجالات الأولوية المحددة.

٢ – صياغة أساليب العمل

٤٢ – بموجب الفقرة ٤ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، قررت الجمعية العامة ومجلس الأمن أن تكون اللجنة التنظيمية الدائمة مسؤولة عن وضع نظامها الداخلي وتحديد أساليب عملها. وعموما سلمت اللجنة بأهمية المرونة فيما يتعلق بأساليب عملها، وضرورة مواصلة وضع نظامها الداخلي المؤقت في ضوء الأعمال الفعلية المتغيرة للجنة بناء السلام، حسبما يكون ضروريا. وفي ذلك الشأن، وعلى النحو المذكور في الفقرة ٦ أعلاه، ستدرس لجنة بناء السلام مقترحات فريق خبراء معني

باستعراض هذه الإجراءات عندما تتاح المقترحات. وتنوي اللجنة أن تصمم إجراءات لصياغة توصياتها، استجابة لطلبات المشورة، للهيئة الطالبة بشأن بلد محدد، ويمكن أن يكون ذلك بشأن موضوع محدد، يتعلق ببناء السلام.

٤٣ - وكجزء من أساليب العمل التي جرى تحديدها، قررت اللجنة تنظيم بعثات ميدانية للبلدين قيد النظر، ونظرا لما تحققه هذه البعثات من منافع بالنسبة لأعمال اللجنة، فهي تنوي مواصلة الاضطلاع بها. وقد ترغب الجمعية العامة في الاعتراف بأهمية البعثات الميدانية كأداة للحوار والتفاعل مع أصحاب المصلحة على الصعيد القطري، فضلا عن تقييم أولويات بناء السلام تقييما مباشرا. وفي هذا السياق، ترغب لجنة بناء السلام أن تعرض على الجمعية العامة الحقيقة المتمثلة في أن مسألة تمويل هذه البعثات تحتاج إلى النظر فيها على نحو ملائم وأن هذا النظر يمكن أن يشمل جميع الخيارات، مع مراعاة الحقيقة المتمثلة في أن اللجنة هي هيئة جديدة.

٣ - الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة

٤٤ - ينوي الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة النظر في عدد من مسائل بناء السلام الأخرى، من قبيل إصلاح قطاع الأمن وتطويره، والمصالحة والحوار الوطنيين في مرحلة ما بعد الصراع. وسيجري التنسيق بين تحديد أوقات هذه الجلسات وترتيبها مع خطط عمل اللجنة وأولوياتها المخصصة لبلد محدد.

٤ - أنشطة الدعوة المتعلقة بأعمال لجنة بناء السلام

٤٥ - قد ترغب اللجنة في استحداث الأدوات اللازمة لتحسين أنشطة الدعوة ونشر المعلومات المتعلقة بأعمالها، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تعزيز جهودها. ويلزم التعريف بدرجة أكبر بأعمالها من خلال برامج الاتصال الموسع. وقد يحسن ذلك من الاشتراك في العمل مع العناصر الفاعلة ذات الصلة بتعزيز التزامها بتنفيذ استراتيجيات مترابطة لبناء السلام.

٥ - شروط استحقاق الدعم من صندوق بناء السلام

٤٦ - تدرك اللجنة ضرورة زيادة تعزيز فهم جميع أصحاب المصلحة للعلاقة بين لجنة بناء السلام والصندوق، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز فهم دور كل آلية، ولا سيما فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في الميدان، من قبيل الحكومات المحلية، والوكالات الميدانية للأمم المتحدة، والمجتمع المدني. وتسلم اللجنة أيضا بضرورة كفالة توافق المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام مع مجالات الأولوية المحددة لبناء السلام، وأن يكون لها أثر تحفيزي يساهم في استقرار

البلدين قيد النظر ويمهد الطريق لدعم ومشاركة دائمين من أصحاب المصلحة الآخرين. وتبرز اللجنة كذلك ضرورة وضع آليات للرصد لقياس النجاح في إنجاز مهام التتبع التي تتضمنها الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام.

٤٧ - وتعترف اللجنة بأهمية زيادة سرعة إجراءات صرف الموارد المخصصة من الصندوق، وهو أمر يتطلب أن يسعى الصندوق إلى إيجاد سبل ممكنة لمعالجة المسألة في المستقبل، وهي على ذلك تشجع الصرف العاجل للأموال من الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المحددة في الميدان. وفي هذا السياق، تسلم اللجنة أيضا بضرورة الاضطلاع بتخطيط دقيق حيثما كان ذلك مناسبا لكفالة عدم حدوث ازدواج أو تراكم مع التدخلات الجارية أو المخططة. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة أن يقوم الأمين العام، حسبما يقتضي الأمر، بإبلاغ اللجنة بشكل منتظم وغير رسمي بحالة الصندوق، دون المساس بالتقرير السنوي اللازم تقديمه إلى الجمعية العامة وأن يضطلع أيضا بالرصد الدقيق للأنشطة المتصلة بالصندوق في البلدين قيد نظرها.

٦ - علاقات العمل مع الهيئات الأخرى

٤٨ - نظرا لولاية لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية ذات علاقة خاصة بمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ما زال أمام اللجنة أن تحدد أفضل كيفية للتعامل مع هذه الهيئات، وأكثر الآليات ملاءمة لتوفير المشورة والمتابعة. وبهذا الشكل ينبغي إيلاء المزيد من الاعتبار للكيفية التي يمكن بها للجنة تعزيز تعاونها مع غيرها من الهيئات الحكومية الدولية المختلفة التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، سيكون من المفيد التفاعل الدوري بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستساهم هذه العلاقات المعززة أيضا في زيادة ظهور أعمال اللجنة وتحسين التنسيق فيما بين الهيئات.

٤٩ - وتسلّم اللجنة أيضا بضرورة تكثيف جهودها للتعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لتشجيع عملية بناء السلام في البلدين قيد النظر. ولذلك فمن الضروري في هذا الخصوص أن تتعاون الأمانة العامة مع أمانات تلك المنظمات.

٥٠ - وتدعو اللجنة مكتب دعم بناء السلام إلى تعجيل جهوده المتعلقة بإنجاز ولايته الأساسية، في ضوء ميزانيته المأذون بها، وهي على وجه التحديد مساعدة ودعم لجنة بناء السلام وكفالة تحسين التنسيق داخل الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة في ميدان بناء السلام على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

المرفق الأول

الاجتماعات الرسمية للجنة التنظيمية

عقدت اللجنة التنظيمية في سنتها الأولى الاجتماعات التالية لمناقشة مجموعة من المواضع المختلفة:

- **٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦**: انتخاب الرئيس ونواب الرئيس؛ اعتماد النظام الداخلي المؤقت؛ دراسة الطلبات المقدمة من مجلس الأمن لتوفير المشورة بشأن الأحوال في بوروندي وسيراليون.
- **١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦**: استعراض إجراءات وجدول الاجتماعات المخصصة لبلد محدد؛ إقرار قائمة المشتركين؛ الدعوات الموجهة لممثلي حكومتي بوروندي وسيراليون لتقديم إحاطة للجنة بشأن الأولويات الرئيسية لبناء السلام.
- **٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦**: الأعمال التحضيرية الإجرائية للمجموعة الأولى من الاجتماعات المخصصة لبلد محدد؛ إحالة المسائل الإجرائية قيد النظر إلى فريق عامل مخصص.
- **٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦**: مناقشة بشأن الترتيبات المتعلقة بتنشيط صندوق بناء السلام؛ الترتيبات المتعلقة بإنشاء آلية للاعتماد على الدروس والمشتركة والتجارب لمرحلة ما بعد الصراع؛ النظر في بعثات ميدانية محتملة.
- **١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦**: اختيار رئيس للاجتماع المخصص لسيراليون؛ مقرر بشأن تكليف فريق على مستوى الفريق العامل باستعراض النظام الداخلي المؤقت في عام ٢٠٠٧.
- **٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧**: اعتماد جدول الاجتماعات المؤقت للنصف الأول من عام ٢٠٠٧؛ مناقشة المذكرة المفاهيمية بشأن دعم بناء السلام.
- **١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧**: مقرر بتوجيه دعوة للمؤسسات المانحة، عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)؛ مناقشة بشأن حالة المساهمات في صندوق بناء السلام.
- **٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧**: اعتماد المبادئ التوجيهية المؤقتة لمشاركة المجتمع المدني في اجتماعات لجنة بناء السلام.

المرفق الثاني

الأنشطة الأخرى للجنة بناء السلام

كجزء من ولاية لجنة بناء السلام المتمثلة في تركيز الاهتمام على مجموعة الجهود المختلفة اللازمة للانتعاش بعد الصراع، شاركت اللجنة في مجموعة من الاجتماعات التي شملت مسؤولي وخبراء الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية. وهذه الاجتماعات التي ركزت على مسائل حاسمة مدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، سعت إلى إدخال مناظير هامة في دراسة الأبعاد الرئيسية لبناء السلام:

- **١ آذار/مارس ٢٠٠٧**: استضافت أكاديمية السلام العالمي حلقة دراسية للجنة بناء السلام عن الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام قبل قيام اللجنة بالعمل لوضع أطر/اتفاقات متكاملة مع سيراليون وبوروندي.
- **٢ أيار/مايو ٢٠٠٧**: في محاضرة مشتركة قدمت للجنة بناء السلام قام السيد أنتونيو غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والسيد والتر كيلين، ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بتزويد اللجنة بتحليل للعلاقة بين بناء السلام وإيجاد حل لأوضاع اللاجئين والمشردين داخليا.
- **١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧**: عرضت منظمة ''تراي'' غير الحكومية التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة نتائج عن البحث الذي أجرته عن التراهة في التعمير في ثمانية بلدان من التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.
- **٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧**: كجزء من تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي، قدمت السيدة راضيكا كومارسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، إحاطة إلى اللجنة.
- **٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧**: قدمت السيدة لويز آربور، المفوضة السامية لحقوق الإنسان إحاطة إلى اللجنة عن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى منطقة البحيرات الكبرى.

المرفق الثالث

عضوية اللجنة التنظيمية والاجتماعات المخصصة لبلد محدد بشأن بوروندي وسيراليون

أعضاء اللجنة التنظيمية (٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ – ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

الاتحاد الروسي
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا (رئيس اللجنة حتى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا (حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ثم تخلفها لكسمبرغ)
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا (لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ثم تخلفها الجمهورية التشيكية)
جامايكا
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة (لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ثم تخلفها جنوب أفريقيا)
جنوب أفريقيا
الدانمرك (لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ثم تخلفها بنما)
سري لانكا
السلفادور (نائب الرئيس)
شيلي
الصين
غانا
غينيا – بيساو
فرنسا
فيجي
كرواتيا (لغاية ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
لكسمبرغ
مصر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
النرويج (رئيس الاجتماع المخصص لبوروندي)
نيجيريا
الهند
هولندا (رئيس الاجتماع المخصص لسيراليون)
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

الأعضاء الإضافيين في التشكيلة المخصصة لبوروندي (وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ و قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥))

أوغندا

بلجيكا

الجماعة الأوروبية

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

جمهورية تنزانيا المتحدة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الدانمرك

رواندا

كندا

كينيا

نيبال

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد البرلماني الدولي

البنك الدولي

الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا

صندوق النقد الدولي

مصرف التنمية الأفريقي

الممثل التنفيذي للأمين العام

الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الأعضاء الإضافيين في التشكيلة المخصصة لسيراليون (وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥))

سيراليون

أيرلندا

السويد

غينيا

ليبريا

الاتحاد الأفريقي

اتحاد نهر مانو

البنك الدولي

الجماعة الأوروبية

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

صندوق النقد الدولي

مصرف التنمية الأفريقي

المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا

الممثل التنفيذي للأمين العام

الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا

الكومنولث

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منظمة المؤتمر الإسلامي

المشتركون وفقا للفقرة ٩ من القرارين ١٨٠/٦٠ و ١٦٤٥ (٢٠٠٥)

البنك الدولي

الجماعة الأوروبية

صندوق النقد الدولي

منظمة المؤتمر الإسلامي

المرفق الرابع

التسلسل الزمني لاشتراك لجنة بناء السلام في العمل مع بوروندي وسيراليون

ألف – بوروندي

- ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦: الإحالة من مجلس الأمن
- ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦: اجتماعان غير رسميان مخصصان لسيراليون وبوروندي
- ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦: اجتماع رسمي مخصص لبلد محدد
- ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦: اجتماع رسمي مخصص لبلد محدد
- ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧: اجتماع غير رسمي مخصص لبلد محدد بشأن خطة عمل لجنة بناء السلام لبوروندي لستة أشهر
- ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧: مناقشة مواضيعية غير رسمية مخصصة لبلد محدد عن تشجيع الحكم السليم
- ١٠-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧: البعثة الميدانية لوفد لجنة بناء السلام إلى بوروندي
- ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧: اجتماع غير رسمي مخصص لبلد محدد، استخلاص المعلومات من البعثة الميدانية
- ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧: مناقشة غير رسمية مخصصة لبلد محدد عن الموجز الأول للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي
- ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧: مناقشة مواضيعية غير رسمية مخصصة لبلد محدد عن إنعاش المجتمعات المحلية
- ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧: مناقشة مواضيعية غير رسمية مخصصة لبلد محدد عن سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن
- ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧: اجتماع غير رسمي مخصص لبلد محدد عن الإجراءات المتعلقة باستعراض الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي ووضعه في صيغته النهائية
- ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧: اجتماع رسمي مخصص لبلد محدد

باء – سيراليون

- ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦: الإحالة من مجلس الأمن
- ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦: اجتماع غير رسمي مخصص لكل من سيراليون وبوروندي
- ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦: اجتماع رسمي من الاجتماعات المخصصة لبلد محدد
- ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦: اجتماع رسمي من الاجتماعات المخصصة لبلد محدد
- ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧: اجتماع غير رسمي من الاجتماعات المخصصة لبلد محدد بشأن خطة عمل لجنة بناء السلام لسيراليون ومدتها ستة أشهر
- ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧: اجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة مع التركيز على انتخابات سيراليون القادمة
- ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧: مناقشة مواضيعية غير رسمية من المناقشات المخصصة لبلد محدد عن إصلاح قطاع العدالة وتطويره
- ١٩–٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧: البعثة الميدانية لوفد لجنة بناء السلام إلى سيراليون
- ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧: اجتماع غير رسمي من الاجتماعات المخصصة لبلد محدد، استخلاص المعلومات من البعثة الميدانية
- ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧: اجتماع غير رسمي من الاجتماعات المخصصة لبلد محدد، المناقشة الأولى بشأن اتفاق سيراليون
- ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧: مناقشة غير رسمية من المناقشات المخصصة لبلد محدد بشأن عمالة الشباب وتمكينهم
- ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧: اجتماع رسمي من الاجتماعات المخصصة لبلد محدد لمناقشة مشروع اتفاق سيراليون

المرفق الخامس

أنشطة مكتب دعم بناء السلام التي اضطلع بها لدعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

١ - المهام الأساسية لمكتب دعم بناء السلام هي توفير الدعم لأعمال لجنة بناء السلام في جميع نواحيها الفنية، والإشراف على إدارة صندوق بناء السلام. وإضافة إلى هذه المسؤوليات التي تتضمنها ولاية المكتب، يقوم المكتب بإسداء المشورة إلى الأمين العام في تحفيز منظومة الأمم المتحدة ككل لوضع استراتيجيات فعّالة لبناء السلام. ويشمل ذلك دورا للمكتب في دعوة جميع العناصر الفعالة ذات الصلة إلى بدء مناقشات استراتيجية بشأن الأولويات والمشاركة فيما يتعلق بأعمال بناء السلام داخل الأمم المتحدة، وكفالة التنفيذ المترابط على نحو فعّال لأعمال لجنة بناء السلام وتوفير الدعم الفعّال للجنة، فضلا عن كفالة التعلم بشكل ملائم من الدروس في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة على أساس أعمال اللجنة.

٢ - وقد حددت اللجنة برنامج عمل فعّال، بما في ذلك اجتماعات منتظمة للجنتها التنظيمية، واجتماعات للتشكيلات المخصصة لبلد محدد، والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، ورؤساء اللجنة. وقد قام مكتب دعم بناء السلام بدعم هذا البرنامج، بما في ذلك من خلال وضع مشاريع أولية لجدول اجتماعات اللجنة وخطة عملها؛ والقيام بأعمال الاتصال مع المكاتب الميدانية وإدارة المقر؛ وإعداد النواحي الفنية للاجتماعات، بما في ذلك الوثائق المعدة لنظر اللجنة؛ والاشتراك في المناقشات التي تجري بين الإدارات داخل الأمانة العامة بشأن بناء السلام. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب، بدعم من أفرقة الأمم المتحدة في الميدان بتوفير الدعم للبعثات الميدانية للجنة. ويقوم المكتب حاليا بالعمل مع الكيانات والجهات المانحة والمؤسسات الخارجية بشأن أنشطة فنية تتعلق ببناء السلام لكي يتسنى كفالة تلقي اللجنة للمشورة والدعم الملائمين من الكيانات القائمة خارج منظومة الأمم المتحدة.

المرفق السادس

الموجز الذي أعده الرئيس عن اجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن سيراليون (٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧)

١ - لكي يتسنى إثراء مناقشات الاجتماعات المخصصة لبلد محدد التي تعقدها لجنة بناء السلام بشأن سيراليون، عقد الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة أولى مناقشاته بشأن الدروس المتعلقة بخفض المخاطر وبناء الثقة في ظروف انتخابات مرحلة ما بعد الصراع. وترأست الاجتماع صاحبة السعادة كارمين ماريا أياردو هيرناندس، سفير السلفادور، وضم الاجتماع متحدثين خبراء من الأمم المتحدة في سيراليون، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني. (انظر البرنامج المرفق).

٢ - ومن المقرر أن تجري في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ ثاني انتخابات رئاسية وبرلمانية في سيراليون في مرحلة ما بعد الصراع. واستكشف الاجتماع التهديدات العامة التي تشكلها الانتخابات في ظروف ما بعد الصراع وفي سيراليون على وجه الخصوص فضلا عن الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة هذه الأخطار. ولاحظ المتحدثون أهمية تحديد ومعالجة الأخطار التي تهدد التحول الديمقراطي في سيراليون، وأهمية دعم جهود الحكومة في هذا الشأن. وقد نوقشت أيضا التجارب المستمدة من البلدان التي أجرت عدة جولات من انتخابات ما بعد الصراع (موزامبيق، السلفادور، كرواتيا، ونيكاراغوا) والدروس المستخلصة من هذه الانتخابات.

٣ - وقد أكد سفير سيراليون لدى الأمم المتحدة وممثلو الأمم المتحدة في سيراليون أن الأعمال التحضيرية لانتخابات تموز/يوليه ٢٠٠٧ تجري في مواعيدها المحددة وتمضي قدما دون صعاب رئيسية. وتنظر جميع الأطراف إلى اللجنة الوطنية للانتخابات، بالرغم من كونها هيئة جديدة، على أنها مستقلة وذات مصداقية وتتمتع هذه اللجنة بدعم من المجتمع الدولي. وأبرز المتحدثون عددا من التطورات السياسية الإيجابية في سيراليون من قبيل انفتاح الحيز السياسي، وحرية وسائط الإعلام، وحرية الكلام والتجمع. ومع ذلك، فقد أشاروا إلى أن أحد أكبر التحديات في ظروف الانتخابات القادمة هو أن هذه التطورات السياسية لم يقابلها تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى حد تعبير أحد المتكلمين: ”إن انفتاح الحيز السياسي لم يؤد إلى منافع اقتصادية للشعب.“ وذكر المشتركون أيضا أنه بينما كانت انتخابات عام ٢٠٠٢ في سيراليون تتعلق إلى حد كبير ”بالتصويت للسلام“، فإن انتخابات عام ٢٠٠٧ هي استفتاء على قدرة الحكومة على تحقيق أرباح السلام.

٤ - وكانت التحديات الأخرى التي ورد ذكرها التراعات المحتملة بشأن نتائج الانتخابات، والتصورات المتعلقة بالإساءة المحتملة لإساءة استعمال سلطة شاغلي المناصب، والتصورات المتعلقة بما للزعماء المحليين من نفوذ لا داعي له، واحتمال تعبئة الشباب من أجل العنف. وبينما جرى التسليم بأن حالة كل بلد فريدة وأنه لا يوجد صيغة تصلح لجميع الحالات يمكنها معالجة هذه التهديدات، اقترح المتحدثون عددا من تدابير بناء الثقة وخفض التهديدات لمعالجة هذه التحديات بالاعتماد على الدروس المستفادة من البلدان الأخرى، فضلا عن الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة في سيراليون نفسها. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) الحوار والمناقشات العامة بانتظام فيما بين جميع زعماء وأفراد الأحزاب؛

(ب) اعتماد مدونة سلوك للأحزاب السياسية (وهذه ينبغي أن تستكمل بشكل منتظم وأن تشمل تدابير للمساءلة والإنفاذ)؛

(ج) تعزيز المؤسسات الانتخابية (اللجنة الوطنية للانتخابات)؛

(د) بناء قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الاشتراك في التثقيف المدني وتثقيف الناخبين، ورصد الانتخابات ومراقبتها؛

(هـ) دعم منظمات وسائط الإعلام ووضع مدونة سلوك لوسائط الإعلام وإنفاذها؛

(و) الاشتراك البناء للمجتمع السيراليوني الذي يعيش في الشتات، ولا سيما في مجال تمويل الحملة؛

(ز) إدلاء الزعماء السياسيين ببيانات عامة لدعم الوحدة الوطنية.

٥ - وقد ذكر أيضا أن الديناميات الإقليمية (بما في ذلك الحالة الراهنة في غينيا) وأثرها على الأعمال التحضيرية للانتخابات سيلزم رصدها عن كثب. وشدد عدد من المتحدثين على أهمية إنشاء وتعزيز آليات لحسم التراعات الانتخابية وتشجيع الإصلاحات التشريعية ذاكرين بصفة خاصة أنه ''ينبغي ألا تقتصر الأعمال التحضيرية على يوم الانتخابات وإنما ينبغي أن تتوقع أيضا التحديات المحتملة بعد الانتخابات''.

٦ - وثمة عدد من المبادرات يجري الاضطلاع بها بالفعل في هذا الشأن من جانب حكومة سيراليون بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. وقد اعتمدت سيراليون مؤخرا مدونة سلوك للأحزاب السياسية ومدونة سلوك لوسائط الإعلام يجري نشرهما حاليا على نطاق واسع. وتحت رعاية لجنة تسجيل الأحزاب السياسية أنشئت آلية لإجراء حوار شامل لجميع

الأحزاب، وهي أول آلية من هذا النوع في سيراليون. وقد اشتركت الأحزاب السياسية في حوار منتظم من خلال لجنة تسجيل الأحزاب السياسية وتناقش مسائل من قبيل ترتيبات الأمن المتعلقة بالانتخابات واشتراك النساء على قدم المساواة كمرشحات وناخبات ومراقبات. وبالنظر إلى الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠٠٢ في سيراليون يجري إيلاء اهتمام كبير للشواغل الأمنية ودور وسائط الإعلام، ولا سيما محطات إذاعة المجتمعات المحلية. وقد أنشئت آلية تنسيق تابعة لمجلس الأمن الوطني لكفالة استتباب الأمن بشكل ملائم فيما يتعلق بالانتخابات.

٧ - وتحتاج هذه الجهود إلى دعم كامل من المجتمع الدولي. ويلزم قدر إضافي من بناء الثقة والموارد لتعزيز اللجنة الوطنية للانتخابات وغيرها من المؤسسات الانتخابية. وانتهى الاجتماع بإعادة تأكيد أعضاء لجنة بناء السلام دعمهم لعملية توطيد السلام في سيراليون والتزامهم بمتابعة دقيقة للأعمال التحضيرية لانتخابات تموز/يوليه.

٨ - ولدى اختتام الاجتماع، شكر الرئيس جميع المشتركين لمساهمتهم في مناقشة ثرية. ووافق الرئيس على أن يرسل مذكرة موجزة للمناقشات والتوصيات إلى أعضاء لجنة بناء السلام، ولا سيما التشكيلة الخاصة بسيراليون والتي يرأسها الممثل الدائم لهولندا.

المرفق السابع

الموجز الذي أعده الرئيس لاجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن اتفاق أفغانستان: أوجه النجاح، والتحديات، والدروس (١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

١ - كان الغرض الرئيسي من هذا الاجتماع للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة هو إثراء مناقشات لجنة بناء السلام بشأن صياغة أطر/اتفاقات بناء السلام المتكاملة لسيراليون وبوروندي. وجرى تنظيم الاجتماع بالتعاون مع أكاديمية السلام الدولي ومركز التعاون الدولي وترأسته صاحبة السعادة كارمن ماريا غاياردو هيرنانديس، سفير السلفادور.

٢ - وذكر المشتركون أن الاتفاقات والأطر المتعلقة ببلدان ما بعد الصراع ينظر إليها بشكل متزايد بوصفها أدوات يحتمل أن تظهر أهميتها بالنسبة لدعم مبادرات بناء السلام. وهي تمثل محاولة لتوفير إطار للاشتراك في العمل مع البلد الذي يمر بمرحلة ما بعد الصراع على أساس المساءلة المتبادلة والالتزام المشترك. وفي عملية وضع هذه الاتفاقات أُبرزت الأبعاد التالية بوصفها حاسمة: السيطرة الوطنية، وجود عملية تشاورية لكفالة القبول وتوفير المدخلات من جميع الجهات ذات الصلة من أصحاب المصلحة، وتوفر آلية فعالة للرصد والتقييم، ترتيب أولويات التحديات والثغرات التي يتعين عليها معالجتها وتحديد تعاقبها على نحو فعال، وتحديد عدد محدود من النقاط المرجعية الوصفية والكمية التي يمكن قياسها.

٣ - وجرى التأكيد على أن الظروف التي يوضع فيها إطار أو اتفاق للتعاون تكون حاسمة وتؤثر في سائر العناصر من قبيل التوقيت، والنطاق، والآلية اللازمة للرصد والمتابعة على نحو فعال، ولذلك سيكون من اللازم أن تتفادى لجنة بناء السلام وغيرها من العناصر الفعالة الدولية تطبيق النماذج القائمة على أساس ''حجم واحد يصلح لجميع المقاسات'' والتركيز على وضع أدوات للتعاون تكون مخصصة لظروف محددة. واتفق المشتركون على أنه يجب تقييم فعالية الاتفاقات والأطر على فترة من الزمن.

٤ - ومع ذلك، تشمل الدروس الأولية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق ما يلي: الحاجة إلى تنسيق عدد النقاط المرجعية والحد منها، وكفالة وجود عدد معقول من الشركاء في لجنة الرصد المشتركة، وتعزيز دور الحكومة الوطنية في مجالي التنسيق والقيادة، وزيادة الوعي بالاتفاق فيما بين السكان، وتعزيز آليات المساءلة بالنسبة لتنفيذ الالتزامات المحددة.

٥ - وختاما، ذكر أنه مما قد يكون مفيدا في دعم أعمال لجنة بناء السلام، إجراء المزيد من المناقشات والتحليل المقارن للأطر القائمة المتعلقة بالتعاون في حالات ما بعد الصراع.

٦ - وشكر الرئيس جميع المتحدثين والمشتركين وذكر أنه سيجري تعميم موجز للاجتماع على جميع أعضاء لجنة بناء السلام.

المرفق الثامن

الموجز الذي أعده الرئيس عن اجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن النهج الإقليمية لبناء السلام (٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

١ - أبرزت بوروندي وسيراليون، وهما البلدان قيد النظر من جانب لجنة بناء السلام، ضرورة دعم أساس بناء السلام في منطقتهما دون الإقليمية كجزء من استراتيجياتهما المتكاملتين لبناء السلام. وإدراكا من الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة لأهمية النهج الإقليمية لبناء السلام، ركز الاجتماع على تجارب منتقاة من أفريقيا وأمريكا الوسطى في معالجة الأبعاد الإقليمية للصراع والاستراتيجيات الإقليمية لبناء السلام. وعلى وجه التحديد، ركز الاجتماع على عدة مبادرات على الصعيد دون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا فضلا عن عملية السلام كونتادورا - إسكيبولاس، والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى. وترأست الاجتماع صاحبة السعادة كارمن ماريا غياردو هيرناندیس، الممثلة الدائمة للسلفادور. وضم الاجتماع متحدثين خبراء، بما في ذلك وزير خارجية سابق موقر من السلفادور، وممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

٢ - وأكد المتحدثان اللذان ركزا على أفريقيا الأبعاد الإقليمية للصراعات الأفريقية ولكنهما وجها الأنظار إلى السمات الخاصة بكل منطقة دون إقليمية على حدة. فعلى سبيل المثال، تتسم غرب أفريقيا بأنها منطقة أكثر انضغاطا وتكاملا ويوجد بها مؤسسات دون إقليمية مختلفة. وفي الوقت الذي كان فيه للصراعات في البلدان المجاورة آثار عبر غرب أفريقيا، فهناك أيضا آليات دون إقليمية مختلفة لمعالجة الصراع وبناء السلام. وفي الوقت نفسه تشكل البحيرات الكبرى منطقة تشمل حاليا ١١ بلدا ذات درجات مختلفة من التماسك وذلك خلاف الدول الأساسية الثلاث - بوروندي، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى وقت قريب لم يكن للمنطقة تعريف مشترك أو مؤسسات دون إقليمية مترابطة.

٣ - وفي غرب أفريقيا، شملت أخطر المشاكل ذات الآثار الإقليمية نشوء جماعات المليشيات الأهلية، وضعف الحكم، وظروف اجتماعية - اقتصادية سيئة وبطالة الشباب، وانتشار الأسلحة الصغيرة ونهب الموارد الطبيعية لتمويل الصراع. ومع ذلك، فلغرب أفريقيا أيضا موجودات إقليمية قوية تشمل المؤسسات الحكومية الدولية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا واتحاد نهر مانو، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا فضلا عن شبكات المجتمع المدني المختلفة من قبيل الشبكة النسائية لنهر مانو.

٤ - إن الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى يشعلها إلى حد كبير التدفق المطرد للاجئين والجماعات المسلحة، واستغلال الموارد الطبيعية وتصديرها بشكل غير مشروع وفشل الدولة في جميع أنحاء المنطقة. وفي غياب نهج إقليمي لمعالجة هذه المشاكل، أصبحت الصراعات في مختلف البلدان متشابكة بشكل معقد. ولم تكتسب النهج الإقليمية الاهتمام السليم إلا بعد الكارثة الرواندية. وقد أدى تعيين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للبحيرات الكبرى في عام ١٩٩٩، بشكل تدريجي إلى عملية دولية ممتدة دعمتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتوجت هذه العملية بدورها بإبرام اتفاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وبالرغم من أن الاتفاق لم تصدق عليه بعد الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، أنشئت أمانة المؤتمر الدولي حاليا في بوروندي.

٥ - وفي أمريكا الوسطى، كان للصراعات التي تردد صداها في جميع أنحاء المنطقة في الثمانينات أبعاد داخلية وخارجية مختلفة. وقد ضاعف من أثر غياب الديمقراطية والتفاوت الاجتماعي - الاقتصادي داخل الدول كل على حدة سياسات الحرب الباردة والتدخل واسع النطاق لعناصر فاعلة خارجية في شؤون المنطقة. وقد بدأت عملية كونتادورا للسلام، (التي دعمتها بشكل فعلي بنما وفترويلا وكولومبيا والمكسيك) في أوائل الثمانينات لمنع تدويل الصراعات العسكرية في أمريكا الوسطى مع إيجاد حل إقليمي لعدة صراعات متشابكة في نفس الوقت. وبالرغم من أن عملية الكونتادورا في حد ذاتها لم تكن ناجحة، فقد مهدت الطريق لعملية اسكيبولاس التي تلتها. وكان لعملية كونتادورا - اسكيبولاس المجتمعة عدة عناصر متعاضدة: تأكيد التعددية، البحث عن حل سياسي، النهوض بالديمقراطية، الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي، التسريح ونزع السلاح، ومبدأ عدم التدخل في شؤون المنطقة من جانب العناصر الخارجية. وقد تبين أن عملية السلام في أمريكا الوسطى قد استغرقت وقتا طويلا وإن كانت قد نجحت في نهاية المطاف.

٦ - وخلال الصراعات التي جرت في أمريكا الوسطى، شُرد مليونان من أصل تعداد كلي للسكان يبلغ ٨ ملايين نتيجة للحروب الأهلية. ونظرا للنطاق الإقليمي للمشكلة، كانت إحدى أهم مبادرات بناء السلام هي المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى الذي عقد في أيار/مايو ١٩٨٩، والذي عرف باسمه المختصر الإسباني سيرفكا (CIREFCA) وقد سعت هذه المبادرة إلى إيجاد حل دائم لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين في إطار

التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. و ''سيرفكا'' الذي بدأ في أول الأمر كمؤتمر دولي، تغير ليصبح جزءا من عملية السلام الجارية في المنطقة. و ''سيرفكا'' الذي كانت تقوم بتنسيقه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويجري دعمه بموارد المجتمع الدولي، أدى إلى تمكين حكومات المنطقة من ربط مساعدة الطوارئ بالخطط الإنمائية الجارية. أما الأفكار المبتكرة التي روجها ''سيرفكا'' (من قبيل مشاريع الأثر السريع) فقد اعتمدت بعد ذلك في ظروف أخرى. وبالرغم من أن ''سيرفكا'' لم يستطع تحويل حالة التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي ذات الجذور العميقة القائمة في المنطقة، فقد كان نموذجا هاما لبناء السلام الإقليمي في معالجة مشاكل السكان المضارين بالحرب في إطار أكبر.

٧ - وقد تلى المحاضرات الأربع عن أفريقيا وأمريكا الوسطى تعليقات من الحاضرين. وأكد المتحدثون فائدة النهج الإقليمية لبناء السلام ورحبوا بفرصة التعلم من التجارب الشاملة لعدة مناطق. وأثاروا أيضا مسائل إضافية أدت إلى مزيد من إثراء المناقشة. وفيما يلي الملاحظات والتوصيات المحددة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لأعمال اللجنة:

(أ) ما فتئ، تقليديا، ثمة تقدير أكبر لأهمية النهج الإقليمية في حل الصراعات وصنع السلام لا في بناء السلام؛

(ب) بالرغم من أن جهود بناء السلام على الصعيد القطري لا غنى عنها، فينبغي أن تكملها النهج الإقليمية. وينبغي ألا يركز بناء السلام بشكل حصري على الدول بل ينبغي أن يعالج الأبعاد العابرة للأوطان للصراع وفرص بناء السلام؛

(ج) تتجاوز النُهج الإقليمية لبناء السلام إنشاء المؤسسات الإقليمية. وينبغي في الواقع أن تستغل الآليات المؤسسية القائمة لمعالجة المشاكل التي لا يمكن حلها على الصعيد القطري؛

(د) وفي هذا السياق تستحق العلاقة القائمة منذ زمن طويل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية اهتماما خاصا. وقد التزمت المفوضية الأوروبية بإنعاش الهياكل الإقليمية في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى بالاعتماد على التجارب السابقة؛

(هـ) والمفوضية الأوروبية مهتمة أيضا بإنشاء مظاريف تمويل إقليمية من خلال صندوق التنمية الأوروبي لدعم تركيبة السلام والاستقرار للمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، فضلا عن استكشاف كيفية تعديل التمويل المستمد من صندوق التنمية الأوروبي بحيث يتفق مع الاحتياجات المحددة للدول الهشة ودول ما بعد الصراع. وتقوم المفوضية الأوروبية حاليا

أيضا بدراسة سبل التعاون مع الشركاء في الميدان، على سبيل المثال، من خلال برنامج قدرات ثلاثي الأطراف مشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛

(و) ومن منظور يتعلق بالبرامج القطاعية تشكل تدفقات اللاجئين، والأسلحة الصغيرة، وعصابات الشباب، وإدارة الموارد الطبيعية، مجالات واعدة للتعاون الإقليمي. ومع ذلك، من المهم بصفة خاصة تحديد المشاكل العملية في كل منطقة دون إقليمية والبرمجة حولها عن طريق المشاريع العابرة للأقطار أو المنفذة في المناطق الحدودية؛

(ز) وفي غرب أفريقيا سيكون من الملائم إلى حد كبير اتباع نهج إقليمي بالنسبة لبطالة الشباب، والصناعات الاستخلاصية (بشكل يماثل عملية كيمبرلي للماس)؛

(ح) وفي منطقة البحيرات الكبرى يوفر الاتفاق المتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى أداة قوية لبناء السلام الإقليمي. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا هاما في دعم التصديق على الاتفاق وتنفيذه؛

(ط) وبشكل أعم لما كانت التنمية الاجتماعية – الاقتصادية أساسية بالنسبة للسلام المستدام فإن التكامل الاقتصادي والتجارة الإقليميين يمكن أن يزيدا من تعزيز النهج الإقليمية لبناء السلام. ومن شأن آثار النمو الاقتصادي الإقليمي العابرة للحدود أن يكون لها آثار إيجابية بعيدة المدى على السلام والتنمية المستدامين؛

(ي) والمجتمع الدولي لا يملك حاليا مجموعة كبيرة من الوسائل والأدوات المختلفة لبناء السلام التي يمكن نشرها على الصعيد الإقليمي. ولا يقوم الكثير من الحكومات، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية (بما فيها الأمم المتحدة) بالبرمجة على الصعيد الإقليمي، وإنما تعمل الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة بصفة عامة على الصعيد القطري. وبالنظر إلى ولاية لجنة بناء السلام فستكون في موقف يسمح لها إلى حد كبير بأن تحث الجهات المانحة على توفير التمويل لمبادرات بناء السلام على الصعيد الإقليمي.

٨ – وختاما أبرز الرئيس أهمية الموضوع بالنسبة لأعمال لجنة بناء السلام وشكر المتحدثين والمشتركين على مساهماتهم في الاجتماع.